الفصام تشارك في الفعالية نيابة عن سمو أمير البلاد

مشاركة كويتية مميزة واتفاقيات مليارية في "مبادرة مستقبل الاستثمار"

البنك الوطني يوقع اتفاقيات بـ 1.6 مليار دولار مع 4 شركات سعودية

الحمد: التأثير الاجتماعي يجب أن يشكل ركيزة أساسية في ثقافة عملية اتخاذ القرار

لدينا التزام قوي بالاستثمار المؤثر اجتماعياً من خلال الموازنة بين المجتمع وتعظيم الأرباح

وزيرة المالية نورة الفصام خلال مشاركتها في الفعالية

فيصل الحمد متحدثاً خلال الجلسات الحوارية

نستهدف الوصول بمحفظة الأصول المستدامة إلى 10 مليارات دولار بحلول 2030

ممثلة عن سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه –، شاركت وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة سليمان الفصام، في النسخة الثامنة من مبادرة مستقبل الاستثمار المقامة في عاصمة المملكة العربية السعودية، الرياض، تحت عنوان "أفق لا متناه.. الاستثمار اليوم لصياغة الغد"، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبمشاركة واسعة من القادة والرؤساء وصناع القرار والخبراء وقادة الفكر ووسائل الإعلام من مختلف أنحاء العالم.

وقد تم خلال المبادرة عقد عدة جلسات حوارية وورش عمل ومباحثات ثنائية تركز على دور الاستثمار كحجر زاوية في بناء مستقبل مستدام للبشرية، ووضع إستراتيجيات وخطط طموحة قابلة للتنفيذ وحلول لأهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، ومن أبرزها التغير المناخي، الأمن الغذائي، ومستقبل الطاقة، وغيرها من التحديات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.6 مليار دولار

وقع بنك الكويت الوطني اتفاقيات بقيمة 1ر6 مليار دولار أمريكي خلال أعمال المؤتمر في الرياض.

وذكر بنك الكويت الوطني في بيان ان الاتفاقيات تعكس التزام البنك الراسخ بدعم (رؤية السعودية 2030) في ظل مواصلته توسيع نطاق وجوده في جميع أنحاء المملكة.

وأوضح أنه تم إبرام اتفاقية إطارية مع شركة (أكوا باور) المتخصصة في الطاقة بقيمة 2ر6 مليار ريال سعودي (نحو 690 مليون دولار) بهدف دعم خطط التوسع المستمرة للشركة داخل المملكة والأسواق الأخرى.

وأضاف أنه أبرم كذلك اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع (شركة الجهاز للمقاولات) بقيمة تتجاوز 1ر8 مليار ريال سعودي (نحو 480 مليون دولار) بهدف تعزيز متطلبات رأس المال العامل للشركة في إطار استمرارها في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية.

ووفق البيان وقع البنك اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع مجموعة (عبر المملكة السعودية) القابضة والتي تشمل شركة عبر المملكة (سبك) وشركة عبر المملكة العقارية بقيمة تتجاوز مليار ريال سعودي (نحو 267 مليون دولار) بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل واستثمارات المجموعة.

كما تم التوقيع على اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع شركة (اليسر) للإجارة والتمويل تصل قيمتها إلى 750 مليون ريال سعودي (نحو 200 مليون دولار) بهدف تعزيز الأنشطة التمويلية للشركة ما يمكنها من تلبية الطلب المتزايد في المملكة.

وشهدت مراسم توقيع الاتفاقيات حضور نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة زيد الصقر ونائب المدير العام ورئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات والعقارات التجارية في مجموعة الفروع الخارجية مشاري بن سلامة ومدير عام بنك الكويت الوطني –السعودية أنس العبيد ورئيس وحدة الخدمات المصرفية للشركات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قيس العتيقي.

الوطني للثروات

استعرضت شركة الوطني للثروات ريادتها الفكرية وخبراتها الواسعة في القطاع المالي من خلال مشاركتها المتميزة في احدى الحلقات النقاشية المؤثرة ضمن فعاليات مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي عقد في الرياض. وقد شكلت هذه المنصة فرصة فريدة للوطني للثروات للتواصل مع قادة القطاع وأصحاب المصالح، والتطرق إلى قضايا رئيسية تؤثر على المشهد المصرفي والنمو الاقتصادي.

وطرح الرئيس التنفيذي للوطني للثروات، فيصل الحمد، رؤيته حول عدد من المواضيع الإستراتيجية حول رؤية وخطوات الشركة تجاه دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن عملياتها الأساسية، انسجاماً مع التزام مجموعة بنك الكويت الوطني الراسخ بالتنمية المستدامة.

وضمت الجلسة نخبة من الخبراء البارزين، من بينهم أندرو بيستر، عضو مجلس الإدارة ورئيس الخدمات المصرفية للشركات في مجموعة ING، ود. سيدي ولد التاه مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقد شارك هؤلاء القادة بخبرات واسعة ورؤى متنوعة، مما أسهم في إثراء الحوار حول الدور الحيوي الذي تضطلع به البنوك في تعزيز التأثير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

تأثير اجتماعي إيجابي

وتناولت المناقشة إمكانية على إعطاء البنوك الأولوية للتأثير الاجتماعي في ظل الضغوط الاقتصادية المستمرة وتقلبات السوق.

وأكد الحمد على أن التأثير الاجتماعي يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من العمليات اليومية للبنك، وأن يشكل الركيزة الأساسية لثقافته وعمليات اتخاذ القرار. وشدد على أهمية تحديد الأثر الاجتماعي بناءً على المناطق الجغرافية المحددة والاحتياجات المحلية، وهو الأمر الذي يعد ضرورياً لتحقيق التغيير المستدام وتمكين المجتمعات. وقد دعم هذا التوجه كل من أندرو بيستر ود. سيدي ولد التاه، اللذان اتفقا على أنه يجب على البنوك الاعتراف بأدوارها المجتمعية وتوسيع نطاق تركيزها ليشمل الأثر الاجتماعي بجانب تحقيق الربح.

وتناولت المناقشات التزام قطاع التمويل بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، مما أثار تساؤلات حول إمكانية تحقيق تغيير دائم مقابل العودة إلى النماذج التقليدية التي تركز على الربح، وتم استعراض مجموعة من الأسئلة الملحة والتطرق بتعمق لمسؤوليات البنوك في المشهد المالي الحالي.

كما تطرق المشاركون للفرص التي يقدمها نموذج الاقتصاد الدائري، الذي يعتبر سوقاً ضخماً يصل إلى 4.5 تريليون دولار، خاصة بالنسبة للبنوك التي تسعى نحو اقتناص فرص استثمارية مؤثرة. وناقشوا كيفية التواصل بفعالية مع المستثمرين، مؤكدين أن الاستثمار المسؤول اجتماعياً يمكن أن يحقق عوائد مالية إيجابية، لا سيما في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والزراعة المستدامة. وأشار الحمد إلى أن مثل هذه الاستثمارات لا يقتصر دورها على تعزيز النمو على المدى الطويل فحسب، بل يساهم ايضا في تحسين أوضاع السكان، مما يعزز بدوره الطلب على الخدمات المصرفية.

نهج ثلاثي الأبعاد

وأشار الحمد إلى أن بنك الكويت الوطني يقود هذه الحركة، مما يجسد التزامه القوي بالاستثمار المؤثر اجتماعياً من خلال اتباعه لنهج ثلاثي، الذي يوازن بين الناس والكوكب والأرباح. وفي عام 2023، أطلق بنك الكويت الوطني استراتيجيته الأولى للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تمتد لثلاثة أعوام، وتضمنت العديد من الأهداف الطموحة، بما في ذلك الوصول بمحفظة الأصول المستدامة إلى 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030 لتسهيل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

كما تناول المشاركون الدعوة التي وجهتها مبادرة تمويل البيئة التابعة للأمم المتحدة، المعروفة باسم UNEP-FI، إلى البنوك لتضمين نموذج الاقتصاد الدائري ضمن استراتيجياتها. واتفق المتحدثون على أن التغيير التحويلي يتطلب من البنوك التركيز على النمو طويل الأجل من خلال دمج مبادئ الاقتصاد الدائري، والتي يمكن أن ينتج عنها فوائد اقتصادية هائلة، بما في ذلك خفض تكاليف المواد الخام والطاقة.

وأشار الحمد إلى أن بنك الكويت الوطني قد عالج بشكل استباقي توقعات البنوك للنظر في الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الإقراض. حيث انضم البنك في أبريل 2024 إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون "PCAF" لتحديد كمية الانبعاثات الممولة والإفصاح عنها، وتعزيز فهمه للآثار البيئية وطرح مبادرات أكثر تأثيراً.

بصمة إيجابية

كما أبرزت المناقشات أهمية التكنولوجيا في تقليص فجوة المعلومات التي غالباً ما تعيق مبادرات التأثير الإجتماعي. وأكد الحمد قائلاً: "إن الاستفادة من التكنولوجيا أمر ضروري لتعزيز فهمنا للآثار الاجتماعية، ولتمكين أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات مستنيرة". ومع تزايد رغبة المستثمرين في الحصول على رؤى قائمة على البيانات، يتعين على البنوك استغلال التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى المعلومات الحيوية.

وسلط المتحدثون الضوء على دور مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) في تعزيز عمليات الإفصاح عن التأثيرات الاجتماعية، وتوقع التطور التكنولوجي الذي من شأنه أن يجعل الإفصاحات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية أكثر تواتراً وآلية. حيث يمكن ان ينتج عن تحسين تتبع مثل هذه المبادرات عبر سلاسل التوريد عن تحسين الشفافية، بينما يمكن تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي من تعزيز التقارير والمساءلة.

بيئة تنافسية

وتناولت الجلسة الحاجة الملحة للبنوك للابتكار في ظل المشهد التنافسي الحالي، وخاصة في ظل الاستجابة لمرونة شركات التكنولوجيا المالية وتركيزها على العملاء. وأكد الحمد أنه لتحقيق تأثير مجتمعي هادف، يجب على البنوك تبني الابتكار، في هذا السياق، تستثمر البنوك التقليدية بشكل متزايد في التكنولوجيا والمبادرات الرقمية، حيث تستفيد من تحليلات البيانات المتقدمة للحصول على رؤى دقيقة حول تفضيلات العملاء وتخصيص عروضها بشكل أفضل.

وأشار الحمد إلى التزام بنك الكويت الوطني بتعزيز المعرفة والتطوير المستمر، مع مواصلة رفع قدرات فرق العمل لتمكينهم من تبني ممارسات مبتكرة. وألقى الضوء على إطلاق بنك "وياي" في عام 2021، الذي يعد أول بنك رقمي بالكامل في الكويت، حيث يركز على تعزيز الثقافة المالية ويستهدف تلبية احتياجات الشباب غير المستفيدين بالخدمات المصرفية.

المبادرات الحكومية

كما بحثت الجلسة أيضاً دور المبادرات الحكومية في تعزيز التمويل المستدام وتأثيرها على ديناميكيات السوق. وفي الوقت الذي تهدف فيه هذه المبادرات إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المستدامة، فإنه من الضروري ألا تقتصر هذه الجهود على إعادة توجيه رأس المال لتلبية المعايير التنظيمية فحسب، بل يجب أن تسعى لتحقيق تغييرات حقيقية وملموسة.

وأقر الحمد بأن التوافق مع المتطلبات التنظيمية الدولية أصبح أمراً حيوياً لتحويل نماذج الأعمال. وأشار إلى أن اللوائح الأكثر صرامة تدفع البنوك لتبني استراتيجيات طموحة للحد من الآثار البيئية والاجتماعية. وقد بلغت قيمة محفظة القروض المستدامة لبنك الكويت الوطني بالفعل ما يقرب من 3.65 مليار دولار أمريكي، مستهدفاً الوصول إلى 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030.

مواجهة الغسل الأخضر

سلطت الحلقة النقاشية الضوء على الحاجة إلى تعزيز النزاهة الحقيقية في مبادرات التأثير الاجتماعي، ومعالجة انتشار "الغسل الأخضر". ودعا الفريق إلى وضع معايير واضحة وقابلة للقياس لمطالبات الاستدامة والتدقيق المستقل لتعزيز المصداقية. حيث يمكن لعمليات التدقيق المنتظمة ووصول الجمهور إلى تقارير الاستدامة أن تعزز المساءلة بشكل كبير، في حين يجب أن تتمتع الهيئات الرقابية بسلطة فرض عقوبات على الادعاءات المضللة.

وأكد الحمد التزام بنك الكويت الوطني بضمان نزاهة مبادراته للاستدامة، مؤكداً أن استراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تدمج كركائز أساسية ضمن عمليات البنك وتخضع لإشراف مجلس الإدارة. وفي عام 2024، أصبح بنك الكويت الوطني أول بنك في الكويت يصدر سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، مما يؤكد التزامه بتحقيق نتائج مستدامة حقيقية.

مستقبل أكثر اشراقاً

في ختام المناقشة، أكد المتحدثون على أهمية إعادة تحديد الهدف الرئيسي للبنوك ليعكس التزامها بإحداث تأثيرات إيجابية على المجتمع. وأشاروا إلى ضرورة أن تتولى البنوك مسؤولية الاشراف على الموارد، مع التركيز على الاستثمارات التي تحقق نتائج اجتماعية إيجابية وتعزز الثقافة المالية بين عملائها.

وأكد المشاركون في الجلسة على المسؤولية الجماعية للقطاع المصرفي في تجاوز الدوافع التقليدية للربح، وتوجهوا بدعوة واضحة لقادة القطاع المالي والتي تمثلت في إعادة تصور الهدف الرئيسي لبنوكهم واغتنام الفرصة ليصبحوا قوة فعالة لتحقيق التغيير الإيجابي.

وانطلاقاً من مركزه الريادي، أكد بنك الكويت الوطني مواصلة التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ودعم عملياته بروح مصرفية مسؤولة. ومن خلال ما يطلقه البنك من المبادرات الإستراتيجية والتركيز على الممارسات المستدامة، لا تقتصر جهوده على الالتزام بأعلى المعايير العالمية فحسب، بل تمتد أيضاً لتساهم بشكل فعال في رفاهية المجتمعات التي يخدمها. ومكن هذا الالتزام البنك من تعزيز مكانته الرائدة في المشهد المالي، حيث يقود التغيير الإيجابي ويعتبر مثالاً يحتذى به في القطاع.

يُذكر أن مبادرة مستقبل الاستثمار هي مبادرة غير ربحية انطلقت عام 2017 وتهدف إلى جمع صناع القرار لتحويل الأفكار إلى حلول على أرض الواقع مرتبطة بالتنمية المستدامة. وتُعقد النسخة الثامنة منها في العاصمة الرياض، متضمنة أكثر من 180 جلسة حوارية و600 متحدث من مختلف دول العالم، وذلك خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2024.

شراكة إستراتيجية

على جانب اخر أعلنت "الوطني للثروات"، عن شراكتها الإستراتيجية مع شركة جي بي مورجان لإدارة الأصول، إحدى كبرى الشركات العالمية في مجال إدارة الأصول. ويأتي هذا التعاون، الذي تم الإعلان عنه خلال المؤتمر في الرياض، ليعيد تشكيل مشهد الحلول الاستثمارية المتاحة لعملاء الوطني للثروات. وتهدف هذه الشراكة إلى مزج خبرة الوطني في الأسواق المحلية مع الخبرات العالمية الواسعة لجي بي مورجان لإدارة الأصول في مختلف فئات الأصول.

وتركز هذه الشراكة على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الوطني للثروات من خلال الاستفادة من مجموعة شاملة من استراتيجيات الاستثمار العالمية المتقدمة التي تتميز بها جي بي مورجان، بما يفسح المجال لشركة الوطني للثروات لتقديم محافظ استثمارية مبتكرة ومتنوعة، مصممة لتحقيق أداء متميز بما يلبي احتياجات ومتطلبات العملاء. وسيفتح هذا التعاون آفاق جديدة للاستثمار العالمي، مما يمنح العملاء فرصة الوصول إلى محافظ استثمارية متكاملة تم تصميمها للعمل بكفاءة في ظل تقلبات السوق المختلفة وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل.

وإلى جانب تحسين الحلول المالية التي ستوفرها، ستسهم هذه الشراكة في تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين بشكل ملحوظ، وذلك من خلال استفادة خبراء الاستثمار في الوطني للثروات من الأبحاث المتقدمة والرؤى العالمية التي تقدمها جي بي مورجان لإدارة الأصول، مما سيعزز قدرتهم على تقديم استشارات استثمارية متخصصة وطرح حلول مالية مصممة خصيصاً لتلبية تطلعات العملاء. ويؤكد هذا التعاون التزام الشركتين بتطوير حلول استثمارية مبتكرة، تجمع بين الفهم العميق للأسواق المحلية والخبرات العالمية، بما يضمن تلبية احتياجات المستثمرين المتمرسين..

وبإمكان عملاء "الوطني للثروات" الاستفادة من مزايا عديدة تشمل الوصول إلى مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية المتنوعة عبر مختلف الأصول والأسواق الإقليمية والعالمية. ويهدف هذا التحالف إلى تمكين العملاء من تحقيق عوائد أعلى بفضل تحسين استراتيجيات التنويع وإطلاق منتجات استثمارية مبتكرة. وفي ظل التغيرات المستمرة في المشهد المالي العالمي، ستعمل الجهود المشتركة بين الوطني للثروات وجي بي مورجان لإدارة الأصول على ضمان توفير حلول متطورة تنسجم مع الأهداف المالية طويلة الأجل للعملاء.

وفي سياق تعليقه على هذه الشراكة الإستراتيجية، صرح فيصل الحمد، الرئيس التنفيذي للوطني للثروات: "تجسد شراكتنا مع جي بي مورجان لإدارة الأصول التزامنا الراسخ بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا. فمن خلال دمج خبرات الوطني للثروات العميقة في الأسواق المحلية مع الامتداد العالمي الواسع لشركة جي بي مورجان لإدارة الأصول، نعزز مركزنا الريادي لتوفير حلول استثمارية مبتكرة تسهم في حماية ثروات عملائنا وتنميتها بشكل مستدام وفعال."

وأضاف الحمد: "تعكس هذه الشراكة مدى التزامنا بتطوير خدماتنا بصورة مستمرة وضمان ريادتنا في مجال الابتكار بإدارة الثروات. ومن خلال التعاون مع جي بي مورجان لإدارة الأصول، نعزز قدرتنا على تقديم حلول استثمارية مخصصة وعالية الأداء، تلبي الاحتياجات الفريدة لكل عميل، بغض النظر عن أوضاع السوق."

من جانبه، قال باتريك طومسون، الرئيس التنفيذي لجي بي مورجان لإدارة الأصول في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: "يؤكد هذا التعاون مع الوطني للثروات إيماننا بقوة الشراكات على تقديم حلول استثمارية متميزة. ومن خلال الدمج بين الرؤى المحلية التي تتميز بها الوطني الثروات مع الشبكة العالمية الممتدة لجي بي مورجان وخبراتها الواسعة، نسعى إلى تمكين العملاء من خلال استراتيجيات مبتكرة تستجيب لاحتياجاتهم المتنامية، هذا إلى جانب سعينا لترسيخ ركائز قوية تدعم النمو على المدى الطويل".

ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، ستعمل الشركتان على تعزيز تجربة إدارة الثروات لعملائهما، مما يضمن تقديم حلول مبتكرة واستثنائية، بالإضافة إلى استشارات استثمارية عالية القيمة تقدمها نخبة من خبراء الاستثمار.

شيخة البحر تتوسط اللقطة الجماعية بعد توقيع الاتفاقيات